التحفة الوردية

منظومة في النحو والصرف

للأديب العلامة

عمرَ بنِ مظفرِ بنِ عمرَ، أبي حفصٍ زينِ الدينِ ابنِ الورديِّ المعريِّ الكنديِّ

(٦٩١-٧٤٩هـ)

اعتنى بها

أحمد سالم الشنقيطي

Ashmagh71@hotmail.com

مكتب الشنقيطي للخِدْمات العلمية والبحثية

مكة المكرمة- ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م

كلمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بهداه. أما بعد:

فهذا نظم التحفة الوردية، للعلامةِ عمرَ بنِ مظفَّرِ بنِ عمرَ بنِ محمدٍ، أبي حفصٍ، زينِ الدينِ ابنِ الورديِّ المعريِّ الكنديِّ رحمه الله. وهو أديب موسوعي، وعالم مشارك في فنون عديدة، له تصانيف كثيرة. ولد في معرة النعمان سنة ٦٩١هـ، وتوفي في حلب سنة ٧٤٩هـ.

وكنت قد اطَّلعتُ على كتابٍ مخطوطٍ مصوَّرٍ بصيغة (pdf) من مركزِ المخطوطات بجامعة الملك سُعودٍ، يُدعَى (النفحة النديَّة على التحفةِ الورديَّة)[١]، وهو شرحٌ موجزٌ نفيسٌ لهذا النظمِ على طريقة المزجِ بالمتنِ، لمؤلفِه محمدِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ، أبي الحسنِ البكريِّ الصِّدِّيقِيِّ (ت٩٥٢هـ)- فعزمتُ على إخراجِ النظمِ من المخطوط بنفسي وكتابتِه والعناية به ضبطًا، وتعليقًا[٢]، وذلك لإفادة نفسي، ثم إخواني من طلبة العلم. وقد جعلتُ هذا الشرحَ المخطوطَ أصلًا اعتمدتُ عليه في كتابة النظم. وكان النصُّ فيه واضحًا مقروءًا، إلَّا أنَّه خَلا من الضبطِ. فاجتهدتُ في ضبطِ أبياتِ النظمِ مستعينًا بالشرح المخطوط، مع إنعامِ النظَرِ والتأمُّلِ في السياقاتِ والمعاني، حتى وصلَ إلى هذا المستوى بفضلِ اللهِ وتوفيقِه.

وكانت لديَّ في أثناءِ النظمِ تعليقاتٌ واستدراكاتٌ، بثثْتُها في مواضعِها مِنَ الهوامشِ، معَ حرصي التامِّ على الاحتفاظِ بالنصِّ في المتنِ كما هوَ في الأصلِ، إلا ما تبيَّنَ لي أنه خطأٌ أو سهوٌ من الناسخِ، وهو قليل.

وقد استعنت بالشرحِ المخطوطِ في إدراجِ بعضِ الإشاراتِ التوضيحيةِ القليلةِ، التي لمستُ الحاجةَ إليها في مواضعَ مختلفةٍ من النظمِ؛ وذلك لإزالةِ إبهامٍ، أو توضيحِ مشكلٍ، أو شرحِ غامضٍ، ونحوِ ذلك. والتزمتُ تذييلَ كل ذلك بكلمة [المخطوط] محصورةً بين معقوفيْن، وكلُّ ما سوى ذلك فهْو من تعليقاتي.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

بقلم/ أحمد سالم ابن مقام الشنقيطي

مكة المكرمة/ لعشرين خلت من المحرم سنة ١٤٣٥هـ.

---

(١) جاء في بيانات المخطوط أنه مكوَّنٌ من ٧٠ ورقةً، وهي نسخةٌ جيدةٌ، والمتنُ فيها بالحمرةِ، وخطُّها نسخٌ معتادٌ. والناسخُ هو أحمدُ أبو صالحٍ العمروسيُّ (ت١٢١٣هـ).

(٢) قرأتُ في بعضِ المواقعِ الشبكيةِ عن وجودِ شرحٍ للنظمِ مطبوعٍ، بتحقيقِ بعضِ الفضلاءِ، ولكنْ لم أعثُرْ عليه –بعد البحثِ- في المكتباتِ وفي الشبكةِ.

نظم التحفة الوردية

[المقدمة](١)

بسم الله الرحمن الرحيم(٢)

١	قـــال الفقـــيرُ عُمَـــرُ ابْـــنُ(٣) الـــوَرْدِيْ:	للهِ شُـــــكري أبـــــدًا، وحَمْـــــدي
٢	مصـــــلِّيًا على الرســـــولِ العـــــربِيْ	والآلِ والصـــحبِ وتُبَّـــاعِ النـــبيْ
٣	وبعـــدُ: فالجاهـــلُ بـــالنحوِ احتُقِـــرْ	إذْ كُلُّ عِلْـــــمٍ فإليـــــهِ يَفتَقِـــــرْ
٤	فـــاعْنَ(٤) بهـــذي (التحفـــةِ الورديَّـــهْ)	في مائـــــةٍ ونصـــــفِها محويَّـــــهْ(٥)

الكلمات

٥	اَلكلمـــاتُ لـــيسَ فيهـــا خُلْـــفُ	اَلِاسْــمُ، ثــمَّ الفِعــلُ، ثــمَّ الحــرفُ
٦	**فالاســـمُ** بـــالتنوينِ، والإخبـــارِ	عنـــه، و(ألْ)، والجـــرِّ، والإضـــمارِ
٧	**والفعـــلُ** بالتَّـــا أُســـكِنَتْ، وبـــ(لَمِ)	كـــ(لَـمْ أقُـمْ)، أو كان أمـرًا كــ(اعْلَـمِ)
٨	إنْ كانَ قـــابلًا لِنُـــونٍ أَكَّـــدَتْ	فَـالأوَّلُ المـاضي كــ(ضَـلَّتْ واهْتَـدَتْ)
٩	والثـــانِ مـــا ضـــارَعَ نحـــوُ (أَدْرِي)	وثالــــثُ الأفعــــالِ فِعْــــلُ الأمــــرِ
١٠	ســـواهما **الحـــرفُ**. وأمَّـــا النَّكِـــرَهْ	فهْـــوَ الذي يَقْبَـــلُ (ألْ) مُـــؤَثِّرَهْ

---

(١) هذا العنوانُ مِن عندي، وليس من الأصل. وبقية العناوين كلُّها من الأصل المخطوط.

(٢) أفاد الشارح أن البسملة من كلام الناظم، كما يستفادُ من قوله في المخطوط: [قال المصنف].

(٣) في المخطوط [بن] بدون همزة، والصواب كتابة الهمزة وفق القواعد الإملائية؛ لأنَّ (الورديّ) ليس الأبَ المباشرَ للناظم.

(٤) بالعين مهملةً ومعجمةً تبعًا للنُّسَخ. [المخطوط].

(٥) عددُ أبيات المنظومة (١٥٣) بيتًا. أي بحجم منظومة عبيد ربه تقريبًا، مع الاختلاف في المضمون بينهما. فهذا النظم -مع اختصاره- طرَقَ جُلَّ مسائل النحو وموضوعاتِه، بل ذكَرَ بعضَ أبوابِ التصريف، مما لا يوجد في المختصرات. أما نظمُ عبيدِ ربِّه فلم يتجاوزْ مضمونَ المقدمة الآجرومية، إذ اقتصرَ على المقدماتِ وأهمِّ المسائل، وخَلا من التصريف؛ لكونِه موجَّها للمبتدئين؛ لذلك يصلح نظم التحفة للمتوسطين، أو للمرحلة الوسطى بين الآجرومية والألفية.

١١ وغـــــيرُه معرِفــــةٌ، كـــــ(ابني، الَّذِي ... هُمْ، يوسفُ، الفاضلُ، ذا، يا مُحتَـذِي)[١]

المعرب والمبني

١٢ اَلمعــــرَبُ اسْــــمٌ مـــتمكِّنٌ ومــــا ... ضــــارَعَه، وقـــدْ بَنَـــوْا غيرَهمـــا

١٣ واشــــتَرَكا رفعًــــا ونصــــبًا، وكَمــــا ... تُجَــــرُّ الَاســــماءُ، ففِعــــلٌ جُزِمــــا

١٤ فــارفعْ بضــمٍّ، وانصِــبَنْ فتحًــا، وجُــرّْ ... بكســـرةٍ، واجــزمْ سُــكونًا كـــ(لْيزُرْ)

١٥ وغـــيرُ ذا يَنــوبُ: فانصِـــبْ بـــالألِفْ ... وارفـــعْ بـــواوٍ، وبيـــا اجـــرُرْ إنْ تُضِــفْ

١٦ (أبًـــا، أخًـــا، حمًـــا، هنًـــا)، و(فـــاكا) ... و(ذا الحِجـــــا)، وشـــــذَّ غـــــيرُ ذاكا

١٧ ولْيُنْــوَ غــيرُ النصــبِ فيمــا نَقَصــا ... وقُـــدِّرَ الجميـــعُ في نحـــوِ (العَصــــا)

١٨ بـــالألفِ ارْفَـــعْ كلَّ مـــا قـــدْ ثُنِّيـــا ... وشِـــبْهَه، وانْصِـــبْه واجْـــرُرْه بِيـــا

١٩ ومِنــــه: (كِلتــــا) و(كِلا) إنْ كانَـــــهْ[٢] ... مـــعْ مُضـــمَرٍ، وأَطْلَقَـــتْ كِنانَــــهْ[٣]

٢٠ وارفـــعْ بـــواوٍ ســـالمًا مِـــن جَمْـــعِ ... مـــذكَّرٍ، واليـــا لِغـــيرِ الرفـــعِ

٢١ والجمــــعُ فيــــه ألــــفٌ وتــــاءُ ... فنصــــبُه كجــــرِّه ســـــواءُ

٢٢ وجُــــرَّ بــــالفتحِ سِــــوى المنصــــرِفِ ... مــــالم تُعرِّفْـــه بـــــ(ألْ)، أو تُضِـــفِ

٢٣ مِـــن نحـــوِ: (تفعـــلانِ، تفعلونـــا) ... و(تفعلــــينَ) يَحــــذِفون النُّونـــا

٢٤ في الجـــزمِ والنصـــبِ. ونحـــوَ (يُقْـــتَفَى ... يَـــدْعُو) و(يَـــرْمِي) ألـــقِ منـــه الطَّرَفـــا

٢٥ جزمًـــا، ويُنْـــوَى في الجميـــعِ الرفـــعُ ... وأبـــدِ نصـــبَ مـــا كــــ(يَرْمِي، يَـــدعُو)

---

(١) فيه تمثيل للمعارف السبعة، وهي على ترتيب الأمثلة: (المضاف، والاسم الموصول، والضمير، واسم العلم، والمعرَّف بـ"أل"، واسم الإشارة، والمنادى النكرة المقصودة).

(٢) بهاء السكت، كما جاء في المخطوط. ولكن يُشكِل ورودُ الفعلِ غيرَ مطابق في الإسناد، حيث جاء مفردًا، وهو مسند إلى اثنين. ويمكن إصلاحُ البيت على النحو التالي:

ومنــــه: (كِلتــــا) و(كِــــلا) في الْمُضــــمَرِ ... وانفــــــردَتْ كنانــــــةٌ بالْمُظْهَــــــرِ

(٣) أي في إعراب (كِلا) و(كِلتا) كالمثنى مطلقًا دونَ شرطٍ، سواءٌ مع الضمير أم مع الاسم الظاهر.

المبتدأ والخبر

٢٦ ويَرفَعـــــون المبتـــــدا والخـــــبَرا ومـــا لَه صـــدرُ الـــكلامِ صُـــدِّرا[١]

٢٧ وقـــــدْ يكـــــونُ المبتـــــدا منَكَّـــــرا إنْ يَتخصَّـــصْ نحـــوُ: (مـــا عبـــدٌ قَـــرا)

٢٨ و(ههُنـــا ابـــني جـــالسٌ)[٢]، و(العَتْـــبُ أخشـــاه)[٣] جـــازَ رفعُـــه والنصـــبُ

إن وأخواتها

٢٩ لِـــــ(إنَّ، أنَّ، ليـــتَ، لكـــنَّ، لعـــلَّ كـــأنَّ) نصـــبٌ ثُـــمَّ رفـــعٌ، ولْيُقَـــلْ:

٣٠ (لَعَـــلَّ، عَـــلَّ)، و(لَعَـــنَّ، عَنَّـــا لَغَـــنَّ، غَـــنَّ)، و(لأَنَّ، أَنَّـــا

٣١ رَعَـــنَّ) مـــعْ (رَغَـــنَّ) تِلْـــكَ عشْـــرُ[٤] ورُتِّبَـــــا، لا الظـــــرفُ والمُنْجَـــــرُّ

٣٢ وهمـــزَ (إنَّ) افْـــتَحْ لِسَـــدِّ مصـــدرِ عنْهـــا، وفي غـــيرٍ[٥] وبـــاللامِ[٦] اكْسِـــرِ

---

(١) ذكَرَ في العجُز قاعدةً عامةً في المبتدأ والخبر، يندرج تحتَها أحكامُهما من حيثُ التقديمُ والتأخيرُ جوازًا أوْ وجوبًا.

(٢) يَجوزُ في (جالسٌ) الرفعُ على الخبرية، ويكونُ الظرفُ معمولًا لَه؛ والنصبُ على الحالية، ويكونُ الظرفُ هو الخبرَ. [المخطوط].

(٣) يجوزُ في (العتبُ) الرفعُ على الابتداءِ، والنصبُ على المفعوليَّةِ. وكذلك كلُّ اسمٍ ابتُدِئَ به، وشُغِلَ الفعلُ بضميرِه، بشروط معيَّنة. [المخطوط].

قلتُ: أطلقَ الناظمُ القولَ بجوازِ الرفع والنصب في المشغول عنه ليشملَ الأنواعَ الثلاثةَ من أحكام الجواز في باب الاشتغالِ، وهي: جوازُ الوجهيْن على السواء، وجوازُهما مع ترجيحِ الرفعِ، وجوازُهما مع ترجيحِ النصب. وشروطُها وأحكامُها مذكورةٌ في بابِ الاشتغالِ مِن كتبِ النحوِ.

(٤) أي عشرُ لغاتٍ في (لعلَّ). وقد تجاوزَ الناظمُ في هذه المسألة (الخلاصةَ) إلى (الكافيةِ الشافيةِ)، وتبعَ ابنَ مالك فيها. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٧٠.

(٥) أيْ في غيرِ سدِّ المصدرِ مسَدَّها. وتُستثْنَى من قاعدةِ الفتحِ عند سدِّ المصدرِ مسدَّها حالةٌ واحدةٌ تُكسَر فيها (إنَّ) وجوبًا، وهي داخلةٌ في قولِه: (وباللامِ).

(٦) أي: ومع لام الابتداء في خبرِها تُكسَرُ (إنَّ) وجوبًا، وإن سَدَّتْ مَسَدَّ المصدر. ولا يكون ذلك إلَّا إذا وقعتْ بعدَ فعلٍ من أفعالِ القلوبِ معلَّقٍ عن العمل؛ نحو: (علمتُ إنَّ زيدًا لَصادقٌ). فإنْ خلا الخبرُ من اللامِ جاز الكسرُ والفتحُ.

٣٣	والأحسـنُ الإلغـاءُ[١] إنْ يُـزَدْن[٢] (مـا)	أوْ خُفِّفــتْ (إنَّ) كــ (إنْ كلٌّ لَّمَــا)[٣]

لا التي لنفي الجنس

٣٤	اِنْصِبْ لِنَـفْيِ الجـنسِ منكـورًا بــ(لا)[٤]	مضــــافًا اَوْ شَــــبِيهَه مُتَّصِــــلا
٣٥	ورَكِّــــبِ المفــــردَ مبنيًّــــا على	مــــا كان نَصــــبُه، وإنْ كَــرَّرْتَ (لا):
٣٦	فافتَحْهمـــا، والثــانيَ انصــبْ وارفعَــنْ	وارفعْهمــا، وارفــعْ بضَـعْفٍ وافــتَحَنْ[٥]

كان وأخواتها

٣٧	لـ(كانَ، باتَ، صارَ، أمسَـى، لـيسَ، ظـلْ	مـا دامَ) عكـسُ مـا لِــ(إنَّ) مِـن عَمَـلْ
٣٨	(أصـبحَ، أضـحَى، بـرِحَ، انفـكَّ، فـتِيْ	زالَ) بنحــــوِ نــــفيٍ ذي الأربعــــةِ
٣٩	وجــــائزٌ في الــــكلِّ توســــيطُ الخــــبرْ	وسَـبْقُه ذواتِ (مـا) -لا (لـيسَ)[٦]- ضَرّْ

(ما) الحجازية

٤٠	وفي الحجـازِ (مــا) كــ(ليسَ) مـعْ بَقـا	نــفيٍ، وترتيــبٍ، بِــلا (إنْ)[٧] مطلَقــا[٨]

---

(١) أي إهمالُها وكفُّها عن العمل.

(٢) في المخطوط [تُزَدنَ] بالتاء، وهو خطأ، ولعله تصحيف من الناسخ.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ((وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)) [يس: ٣٦]. وقَرأ بتخفيف الميم بعضُ السبعة. ينظر: معاني القراءات ٢/٣٠٥، والمبسوط ص: ٣٧٠.

(٤) شِبْهُ الجملةِ متعلقٌ بالفعلِ (انصبْ)، أيْ أنَّ (لا) تَعملُ النصبَ في اسمِها. [المخطوط].

(٥) عَدَّ في البيت الأقوالَ في حكم اسم (لا) إذا تكرَّرَ، وهي: بناءُ الاثنين على الفتحِ، وبناءُ الأولِ فتحًا مع نصبِ الثاني أو رفعِه، ورفعُ الاثنين، ورفعُ الأولِ مع بناءِ الثاني على الفتحِ.

(٦) يعني: إن كانَ النفيُ في ذواتِ (ما) من الأفعالِ الناقصةِ، وهي (دامَ، فتِئَ، انْفَكَّ، زالَ، برِح) بغير (ما) جاز سبقُ الخبرِ إيَّاها، أيْ تقدُّمُه؛ نحو: (واثقًا بك لنْ أزالَ)، و(سائلًا عنكَ لم أبرحْ) أو (لا أبرحُ). أما إنْ كان النفيُ بـ(ما) فيَمتنِع تقدُّمُ الخبرِ عليها. [المخطوط].

(٧) أيْ بدون زيادة (إنْ) بعد (ما)، فإن زِيدتْ بَطَلَ عملُها. [المخطوط].

(٨) أي سواءٌ كانتْ (إنْ) الزائدة كافةً وفاقًا للبصريين، أمْ نافيةً وفاقًا للكوفيين. وبقي شرطٌ تركه الناظمُ، وهو أن لا يتقدمَ معمولُ خبرِ (ما) على اسمِها، وقد يُفْهَمُ هذا الشرطُ من إطلاقِ قولِه: (وترتيبٍ). [المخطوط].

أفعال المقاربة

٤١ يُـرجَّحُ اقـترانُ (أوْشَـكَتْ، عسَـى) بـ(أنْ)، وفي (كادَ، كرَبْـتُ) عُكِسـا
٤٢ وإنْ يَـلِ الأوَّلَتـانِ مُظْهَـرا جرِّدْهمـا، أوْ بِهمـا ارْفَـعْ مضمَرا

ظننت وأخواتها

٤٣ مبتـدأٌ وخـبَرٌ ذُو[1] نَصْـبِ بفِعـلِ تحويـلٍ وفِعـلِ قَلْـبِ
٤٤ (ظـنَّ، حسـبتُ، عـدَّ، ألـفَى، عَلِمـا خـالَ، رَأى، حَجـا، وجـدتُ، زَعَمـا)
٤٥ ويَقـبُحُ الإلغـاءُ إنْ جـاءت أُوَلْ وعُلِّقَـتْ حيـثُ مُصَـدَّرٌ فَصَـلْ

أرى وأخواتُها

٤٦ عَـدِّ إلى ثلاثـةٍ (أَنْبـا، أَرَى أعلَـمَ، نَبَّـا، أخـبَرُوه خَـبَرا)

الفاعل ونائبه

٤٧ الفاعـلُ الذي إليـه أُسْـنِدا فِعـلٌ مقـدَّمٌ عليـه أَبَـدا
٤٨ خـالَفَ صَـوْغا واقتِضـاءً لـ(فُعِلْ يُفْعَـلُ)، أو مـا فيـه معنـاه جُعِـلْ
٤٩ ويُرْفَـعُ الفاعـلُ والنائـبُ له كـ(قـامَ زيـدٌ)، و(تُسَـبُّ العَجَلَـه)
٥٠ والتـا لفعـلٍ مضـمَرٍ متَّصِـلِ أُنِّـثَ، أوْ ذاتِ حِـرٍ لـم يُفْصَـلِ

المفعول به

٥١ تَنْصِـبُ مفعـولًا بـه مـا نابـا عَـنْ فاعـلٍ كـ(تَقـرأُ الكِتابـا)
٥٢ وحيـثُ فاعـلٌ ضـميرٌ وَصْـلَا أو وَقـعَ المفعـولُ بعـدَ (إلَّا)
٥٣ أوِ انْـتَفَى الإعـرابُ في الإثنـيْنِ لفظًـا، وخِفْـتَ اللَّـبْسَ رَتِّـبْ ذيْـنِ

---

(١) اختلَّ شرط المطابقة في العدد، وكان الصواب: (ذَوا)، ولعلَّه مما ألجأته إليه ضرورةُ الوزنِ. ويمكن إصلاحُ البيت على النحو التالي

يُنسَـخُ بالتحويـلِ، أوْ بالقلـبِ مبتـدأٌ وخبَـرٌ للنصـبِ

المصدر وعمله

٥٤ وتَنصِـبُ المصـدرَ، وهْـوَ الأصـليْ ... بالفعـلِ أو بالوصـفِ أو بالمِثْـلِ

٥٥ ومطلَقًـا تُعْمِلُـه مكـبَّرا ... مقـدَّمًا كفعلِـه، لا مضـمَرا

٥٦ وإنْ يُضَـفْ يُكْمَـلْ ولَـوْ بِمُرْتفِـعْ ... وحـذفُ فاعـلٍ هنـا لا يَمتنِـعْ

المفعول له

٥٧ اَلمصـدرُ الظـاهرُ إنْ جـا عِلَّـهْ ... لحَـدَثٍ يَنصِـبُ مفعـولًا لَهْ

٥٨ متَّحِـدَيْ وقـتٍ وفاعـلٍ، فـإنْ ... شرطٌ يَفُـتْ بحـرفِ تعليـلٍ قُـرِنْ

المفعول فيه

٥٩ وتَنصِـبُ الأَسـامِيَ المضـمَّنَهْ ... (في)، وهْيَ مِـنْ أزمنـةٍ وأمكنـهْ

٦٠ بواقـعٍ مِـنْ فِعْـلٍ اَوْ مـا أشـبَهَه ... فيـه، وأبْهِـمِ المـكانَ كالجِهَـهْ

المفعول معه

٦١ مـا بعـدَ واوٍ مثـلِ (مـعْ)، لا مُتْبِعَـهْ[١] ... مـن فَضْـلَةٍ، يُنصَـبُ مفعـولًا معَـهْ

٦٢ بسـابقٍ مِـن نحـوِ فِعْـلٍ، ورَجَـحْ ... لضَـعْفِ عطـفٍ، وَلْيَجِـبْ إنْ لـم يُـبَحْ

الاستثناء

٦٣ مـا اسـتَثْنَتِ (الَّا) مُوجَبًـا تَـمَّ انصِـبِ ... وبعـدَ نـفيٍ أوْ شـبيهِه اجْتُـبِي

٦٤ إتبـاعُ جنسـيٍّ، ونصـبُ مـا انقَطَـعْ ... وأبـدَلَتْ تمـيمُ ذا إنْ يُسْـتَطَعْ

٦٥ لسـابقٍ[٢] في غـيرِ الِايجـابِ الأَتَـمّْ ... نصـبٌ، وفي التفريـعِ (إلَّا) كالعَـدَمْ

٦٦ وَاجْـرُرْ بـ(غيرٍ) وهْيَ كاسْـمِ (إلَّا) ... وبِـ(خَلا، حاشا، عَـدا) انصِـبْ فِعْـلَا[٣]

---

(١) لا متبِعة: أي غير عاطفة. [المخطوط].

(٢) في المخطوط: [ولسابق] وهو خطأ من الناسخ، ينكسر به الوزن.

(٣) منصوبٌ على الحالية، أي حالَ كونِ كلٍّ منها فعلًا.

الحال

٦٧ اَلحـــالُ وصــفٌ فَضْــلَةٌ قــدْ أعرَبَــتْ هيئــةَ مـــا جـــاءتْ لَه، فنُصِـــبَتْ

٦٨ نُكِّـــرَ، مِـــن معرِفـــةٍ، ومـــا وَجَـــبْ ولا انتقـــالٌ واشـــتقاقٌ، بـــلْ غَلَـــبْ

التمييز

٦٩ اِنْصِـــبْ على التميـــيزِ مـــا تَضَـــمَّنا معـــــنى (مِــــن) الَّذِي أتى مُبَيِّنـــا

٧٠ نكــــــرةً رافعـــــةَ الإبهـــــامِ عـــــنْ جملـــــةٍ، أو مفـــــردٍ تَمـــــامِ

٧١ بِنُــــونٍ اَوْ تنــــوينٍ اَو إضــــافهْ كـــ(طِبْــتَ نفسًــا) و(مَنــا سُــلافَهْ)

حروف الجر

٧٢ حــروفُ جــرٍّ: (مِــنْ، إلى، في، عَــنْ، على مُنْـذُ، مُـذُ، الـلَّامُ، عَـدا، حاشـا، خَـلا)

٧٣ والـــكافُ والبـــا و(لَعَـــلَّ) و(مَـــتى حـــتَّى)، وجَـــرَّتْ قَسَـــمًا[1] واوٌ وَتـــا

٧٤ و(رُبَّ) صُــــدِّرَتْ، وجَــــرَّتْ نَكِــــرهْ وبعــدَ (بــلْ) والــواوِ والفــا مُضْــمَرَهْ[2]

الإضافة

٧٥ ويُحـــذَفُ التنـــوينُ، والنُّونـــانِ[3] مِمَّـــا يُضـــافُ، ويُجَـــرُّ الثـــاني

٧٦ والـــلامَ دونَ (مِـــن) و(في) تَـــأَوَّلِ[4] فيمـــا عَـــدا جـــنسٍ وظـــرفِ الأوَّلِ

عمل اسم الفاعل

٧٧ كفعلِــه اســمُ فاعــلٍ لا في المُضِــيْ معتمِـــدًا، وإنْ أضـــفتَه ارتُضِـــي

---

(١) يقصِد المقسَمَ به تحديدًا، فهو الذي يَصلُح مجيئُه بعد أحرف القسَمِ الجارَّة. ومصطلح القسم عامٌّ يشمل جميع الأركان المكوِّنة لجملة القسم، وهي أداةُ القَسَم والمقسَمُ به، والمقسَمُ عليه.

(٢) ذكَر في هذا البيت أحكام (ربَّ)، وهي التصديرُ، وجرُّ النكرات، وجوازُ الإضمارِ بعد الواو والفاء و(بل).

(٣) هما نُونا المثنى وجمع المذكر السالم.

(٤) أمرٌ مِنَ التأوُّل. أي أن الإضافة في تقديرِ معنى اللامِ، إلا إذا كان المضافُ إليه جنسًا أوْ ظرفًا للمضافِ. فإن كان جنسًا للمضافِ فالإضافةُ بمعنى (من)، نحوُ: (ثوبُ خزٍّ) و(خاتَمُ فضةٍ)؛ وإن كان ظرفًا للمضافِ فالإضافةُ بمعنى (في)، نحوُ: ((تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ)) [البقرة: ٢٢٦]. [المخطوط].

٧٨ وراعِ في التابعِ لفظًا ومَحَلّْ ... ومطلقًا يَعْمَلُ إنْ يُوصَلْ بـ(ألْ)

التعجب

٧٩ تَنصِبُ ما مِنه تعجُّبٌ بـ(ما ... أَفعَلَ)، والكوفيْ يَرى الفعلَ سُما

٨٠ وبعدَ (أَفْعِلْ) جَرُّه بالبا، ولنْ ... تُحذَفَ ما لم تَتْلُها (أَنَّ) و(أَنْ)

٨١ وصُغْهما وأفعَلَ التفضيلِ ... مِنْ مُثْبَتٍ، لم يُبْنَ للمفعولِ

٨٢ مُصَرَّفٍ، تَمَّ، وسِيبَوَيْهِ لا ... يَعْدُو الثُّلاثيَّ، بَلَى في (أفعَلَا)

٨٣ لِفقدِ شرطٍ: جِئْ بـ(أَشْدِدْ) أوْ (أَشَدّْ) ... وبابُ تقديمٍ وتأخيرٍ يُسَدّْ

أفعال المدح والذم

٨٤ (نِعْمَ، وبِئْسَ، ساءَ، حَبَّذا، فَعُلْ) ... كـ(كَبُرَتْ) تَرفعُ فاعلًا تَحُلّْ

٨٥ (ألْ) فيه، أوْ يُضافُ للتالي لِـ(ألْ) ... أوْ مضمَرًا تميِيزُه عنه بَدَلْ

٨٦ وبعدَه المخصوصُ: إمَّا خَبَرُ ... أوْ مبتدًا، إنْ لمْ يُقدَّمْ مُشْعِرُ

التوابع

٨٧ نَعْتانِ، توْكيدانِ، كلُّ بَدَلِ ... عَطْفانِ في الإعرابِ مِثْلُ الأَوَّلِ(١)

٨٨ فالنعتُ في القِسْمَةِ كالمنعوتِ في ... تنكيرِه -أيْضًا- وفي التَّعَرُّفِ

٨٩ وهْوَ في الإفرادِ وتذكيرٍ وفي ... فروعِه كفعلِه المصرَّفِ

٩٠ و(نفسٌ) أوْ (عينٌ، كِلا، كلتا) و(كلّْ ... أَجْمَعُ) والفروعُ، في التوكيد قُلْ

٩١ وفي المثنَّى اختِيرَ لفظُ (الأنفسِ) ... وكُرِّرَ اللفظيُّ كـ(احبِسِ احبِسِ)(٢)

---

(١) يَحتمِل اللفظُ قراءتين: (الأوَّل) بفتحِ الهمزة وتشديدِ الواو المفتوحة، على صيغة المفرد، و(الأُوَل) بضمِّ الهمزةِ وتخفيفِ الواوِ على صيغة الجمع. والمرادُ بـ(الأوَّل) المتبوعُ المتقدِّمُ لهذه التوابع.

(٢) يشير إلى الشاهد النحوي المشهور:

فأينَ، إلى أينَ النَّجاءُ ببغلتي؟ ... أتاكَ، أتاكَ اللاحقون، احبِسِ احبِسِ

وفيه توكيدان لفظيان في (أتاك أتاك) و(احبِسِ احبِس). ينظر: الخصائص ١١١/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٨٥/٣.

٩٢	أبـــدالُنا: مطـــابِقٌ، أوْ مـــا اشـــتَمَلْ	أوْ بعـضٌ، اَوْ بـائنُ[١] والأَوْلَى بـــ(بَلْ)[٢]
٩٣	كـــ(زُرْه زَيْـدًا)، (رُمْ عليًّـا يُمْنَـهْ)	(قَبِّلْـه كفَّــه)، (ارْجُ عمْـرًا ابْنَـهْ)
٩٤	عطــفُ البيـــانِ تـــابعٌ في العَشْـــرِ	خــالَفَ إبـدالًا[٣] ببيــتِ (البَكــرِيْ
٩٥	بِشْــرٍ)[٤]، و(يـا أخي عليًّـا). والنَّسَـقْ	بـالواوِ والفـا (ثُـمَّ، أوْ)، (إمَّـا) سَبَقْ
٩٦	عليــه (إمَّـا)، وبـــ(لكنْ)، وبـــ(أمْ)	و(لَا)، و(حـتَّى) غايـةٍ، و(بـلْ)، وتَـمّْ

النداء

٩٧	بـالهمزِ في القُـرْبِ النِّـدا، بــ(أَيْ) و(يـا)	و(آ، أَيـــا) لنحـــوِ بُعْـــدٍ، و(هَيـــا)
٩٨	وفي سِـــوى اســـتغاثةٍ ونُدْبَـــهْ	واللهِ والمضــــمَرِ جَـــوِّزْ سَــــلْبَهْ
٩٩	ومفـــــردٌ معرفـــــةٌ يُبْـــــنَى على	مـــا كانَ مرفـــوعًا بـــه، لا (هَـــؤُلا)
١٠٠	ومفـــــرَدَ المنكـــــورِ والمضـــــافا	وشـــبهَه انصِـــبْ عالِمًـــا خِلافـــا[٥]
١٠١	عــنْ ثعلــبٍ، فهْــو يَقــولُ: إنْ صَــلَحْ	ذانِ لِـــ(أَلْ) ضُـمَّهما، والنصـبُ صَـحّْ
١٠٢	تــابعُ مــا كــذِي ارتفــاعٍ إنْ يُضَــفْ	دونَ (ألِ) انْصِبْ، كـ(أَعمرُو بْنَ خَلَفْ)

الاستغاثة

١٠٣	تُفـــــتَحُ لامُ مســـــتغاثٍ نُودِيـــــا	وكُسِـــرَتْ للعطـفِ، مـا لـم تَتْـلُ (يـا)
١٠٤	وعاقَبَتْهـــــا ألـــــفٌ، وَلْتُكْـــــسَرِ	فيمـــا مِـــنَ اجْلِـه اسـتُغيثَ المُظهَـرِ

---

(١) بتركِ التنوين للضرورة.

(٢) أي الأَوْلى في البدل المباينِ، الإتيان بـ(بل).

(٣) يجوز بكسر الهمزة على أنه مصدر، وبفتحها على أنه جمع بدل. [المخطوط].

(٤) يشير إلى الشاهد النحوي المشهور:

أنا ابـــنُ التـــاركِ البَكـــريّ بشـــرٍ ... عليـــه الطـــيرُ تَرقُبُـــه وُقوعـــا

والشاهد فيه قولُه (البكريِّ بشرٍ)، فـ(بشرٍ) عطفُ بيانٍ، لا بدلٌ. لأن البدلَ في نيةِ تَكرارِ العاملِ. و(التاركِ) لا يمكن إضافتُها إلى (بشرٍ)، فالصفة المحلاة بـ(أل) لا تضاف إلى العاري منها. ولو حُذِفَ (البكريِّ)، وأقيم (بشر) مُقامَه لانتصبَ على المفعولية. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص: ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٩٦.

(٥) تضمينٌ لبيت ابن مالك في الألفية، غيرَ أنَّ الناظمَ أثبتَ الخلاف بقوله: (عالِمًا)، وابنُ مالك نفاه بقوله: (عادِمًا).

الندبة

١٠٥ ومـــا ندَبْتَــه بــــ(يا) أوْ (وا) فَلَــهْ مـــا لِلنِّـــداء، أو ألـــفٌ مكمِّلـــهْ
١٠٦ ويـــــونُسٌ في صـــــفةِ المنصـــوبِ يَـــراه، وامنـــعْ في ســـوى معـــروفِ

الترخيم

١٠٧ آخـــرَ مـــا نادَيْـــتَ دونَ نُدْبـــهْ رَخِّـــمْ، سِـــوَى المضـــافِ والمشـــبَّهْ
١٠٨ أُنِّـــثَ بالهـــا مطلَقًـــا[1]، أو فاقِـــدا هـــا[2] عَلَمًـــا أربعـــةً فصـــاعدا[3]
١٠٩ فـــإنْ وَلِي الخَـــتْمُ ســـكونَ لِـــينِ زادَ، تَـــلا أكـــثرَ مـــن حـــرفيْنِ[4]
١١٠ فاحـــذِفْهما، ولا يُغَـــيَّرْ مَهمـــا نُـــوِيْ، وإلَّا فهْـــوَ كاسْـــمٍ تَمَّـــا

التحذير والإغراء

١١١ (إيَّـــاكُمُ الإعيـــاءَ)، أو (وَالإِعْيـــا) نصـــبٌ، كَـــذا الإغـــرا، ودونَ (إيَّـــا)
١١٢ اِنْصِـــبْ بفعـــلٍ جـــائزِ الإظهـــارِ إلَّا مـــعَ العطـــفِ أو التَّكـــرارِ

ما لا ينصرف

١١٣ لا تَصْـــرِفِ اســـمًا حـــاز عِلَّتَـــيْنِ مِـــن تســـعٍ، اَوْ واحـــدةً كتَـــيْنِ
١١٤ فاعدِلْ، صِف، اَنِّثْ[5]، عَرِّف، اَعْجِم، اجْمَعِ رِكِّـــبْ، وزِدْ، والفعـــلَ زِنْـــه تَمْنَـــعِ

---

(١) أي أن المنادى المؤنث بالهاء يُرخَّم مطلقًا، وإن لم يكن علَمًا ولا زائدا على ثلاثة أحرف. [المخطوط].
(٢) أي هاء التأنيث.
(٣) أي أن المنادى إن لم يكن مؤنثًا بالهاء، فيُشترَط لجواز ترخيمه العلميةُ وكونُه على أربعةِ أحرف فأكثر. [المخطوط].
(٤) أي إنْ كان قبلَ آخر المنادى حرف مدٍّ تقدَّمه حرفان. وذكرَ طريقة ترخيمه في أول البيت التالي في قوله: (فاحذِفْهما) أي احذف الأخيرَ مع المدِّ الذي قبله، نحوُ: يا عِمْرَ (في عمران)، ويا مِسْكِ (في مسكين)، ويا مَنْصُ (في منصور). [المخطوط]
(٥) لو قال: (أنِّثْ، صِف، اعدِلْ) لتَخلص من ضرورة وصل همزة القطع في (أنِّثْ).

١١٥ وأَلِفا التأنيثِ والجمعِ التي[١] — قامتْ مَقامَ علةٍ وعلةِ
١١٦ فالعَدْلُ مطلَقًا، كـ(مَثْنى) و(عُمَرْ) — والوصفُ أصلًا مُنِعَ التَّا، كـ(أَغَرّْ)
١١٧ مؤنَّثُ التَّا عَلَمًا كالمعنويْ — ومنعُ (هندٍ)، لا كـ(نوحٍ) قد قَوِيْ
١١٨ معرِفةُ الأعلامِ مثلَ (زينبِ) — وعُجْمَةُ الأعلامِ قبلَ العرَبِ
١١٩ اَلجمعُ[٢] منتهَى الجموعِ دونَ تا — مركَّبُ الأعلامِ بالمزجِ أتَى
١٢٠ اَلزائدان ألفٌ والنونُ في — أعلامِ (فَعلانَ)، ووصفٍ يَنْتَفي
١٢١ (فَعلانةٌ) عنه، ووزنُ الفعلِ إنْ — يَختصَّ أوْ يَغلِبْ، وبالتَّا ما قُرِنْ
١٢٢ ولِاضطرارٍ: صَرْفُ غيرِ المنصرِفْ — وقَصْرُ ممدودٍ، وفي العكسِ اختُلِفْ

العدد

١٢٣ جِئْ في الذكورِ مِن ثلاثةٍ إلى — عشَرَةٍ بالتَّا، وأمَّا الضدُّ لا
١٢٤ تمييزَها اخْفِضْ، وهْوَ جمعٌ إلَّا — في (مائةٍ)، فالجمعُ فيها قَلَّا
١٢٥ بالمائةِ اخْفِضْ مفرَدًا، إلَّا ما — شَذَّ، وشَذَّ (مِائَتَيْنِ عاما)
١٢٦ ورَكَّبوا معْ عشْرةٍ أَقَلَّا — مِنها، ويُبْنَيانِ فتحًا إلَّا
١٢٧ (اِثْنَيْ وثِنْتَيْ واثْنَتَيْ) فلْيُعْرَبِ[٣] — والتاءُ في الثاني مِنَ المركَّبِ
١٢٨ مِنَ الثلاثِ وإلى التسعِ فإنْ — ذُكِرَ فالأولُ بالتا يَقْتَرِنْ

كم

١٢٩ مَيِّزْ في الاستفهام (كمْ) بمنتصِبْ — فردٍ، وفي الإخبارِ جرَّه انتَخِبْ[٤]

---

(١) كذا في المخطوط. قلتُ: جاء اسم الموصول مفردًا، وهو نعت لمثنى. فاختلَّ شرط المطابقة في العدد. ويمكن إصلاح هذا الصدر على النحو التالي: (**وأَلِفا أنثَى وجمعٍ دونَ تِي**) أي دون هذه العلل المذكورة، مع إبدالِ لفظِ (قاما) في أوَّلِ العَجُز بلفظ (قامتْ) للمطابقة.

(٢) الأَوْلى أن يقولَ مكان [الجمع]: (صيغة).

(٣) كذا في المخطوط، ولعلَّ الأَوْلى أنْ يقولَ: (فلتُعْرَب) بالتاء؛ للمطابقة.

(٤) ضبطتُ (جرَّه انتَخِبْ) على صيغة الأمر لا على صيغة البناء للمفعول؛ قصدًا لمناسبة صيغة الأمر في صدر البيت.

نواصب [الفعل][1] المضارع

١٣٠ مضـــــارعٌ قـــــدْ كانَ ماضــــيه على ... أَرْبَعَــــةٍ: تَضُــــمُّ[2] مِنْـــــهُ الأَوَّلا
١٣١ وبـــــ(أَنِ) انْصِـــبْ، لا مِــــنَ المثقَّــلِ ... وبِـــــ(إِذَنْ) صُــــدِّرَ في المســـــتقبَلِ
١٣٢ و(لـــنْ) و(كَيْ) وبـــ(أنِ) الذي اســـتَتَرْ ... بعــدَ الحــروفِ الســتِّ، وهي: لامُ جــرّْ
١٣٣ واوٌ كـــــ(إلَّا) أوْ (إلى)، و(حــــتَّى) ... لا الحـــــالُ، والذي بِـــــه أوَّلْتـــــا
١٣٤ والـــواوُ والفـــا بعـــدَ محـضِ النــفيِ ... أوْ طَلَــــبٍ، نحـــوُ الدُّعا والنــــهيِ
١٣٥ وعاطـــفُ الفِعْـــلِ على اسْـــمٍ صُرِّحـــا ... واجــزِمْ عَــدا النــفيِ إنِ الفــا طُرِحــا

جوازم الفعل [المضارع][3]

١٣٦ وجزمُــــــه بــــــ(لا) ولامٍ طَلَبــــــا ... و(لـــمْ) و(لَمَّـــا)، ولمـــاضٍ قَلَبـــا[4]
١٣٧ وجـــزمُ شرطٍ وجَـــزا بـــ(إنْ) و(مـــا) ... (أيٍّ، مــــتَى، أيَّـــانَ، أنَّى، حيثُمـــــا)
١٣٨ (مَهْمـــا) و(إذْمـــا، أيـــنَ، مَـــن) ويُعطَـــى ... فـــاءَ جـــوابٍ لا يَصِـــحُّ شَرْطـــا
١٣٩ نَعَـــمْ، (إذا) فُجـــاءةٍ[5] للفـــا بَـــدَلْ ... والرفـــعُ في جـــوابِ مـــا ضـــارَعَ قَـــلّْ

التصغير

١٤٠ صَـــغِّرْ ثلاثيًّـــا (فُعَـــيْلًا)، ومـــتَى ... زادَ: (فُعَـــــيْعِلًا، فُعَيْعِـــــيلًا) أتَى
١٤١ واخـــتِمْ مؤنثًـــا ثلاثيًّـــا أَمِـــنْ ... لَبْسًـا بِتـا، إذا عَـرَى[6] منهـا كَـ(سِنّْ)

---

(١) زيادة يقتضيها المعنى والمناسبة مع الباب الذي بعده.

(٢) في المخطوط [يضم]، ولا يستقيمُ دلالة ونحوًا.

(٣) زيادة يقتضيها المعنى والمناسبة مع الباب الذي قبله.

(٤) الألف في [قَلَبا] ليست للإطلاق، بل هي ألف التثنية. والمعنى أن (لم) و(لما) يَقلِبان معنى المضارع إلى الماضي.

(٥) بالجرِّ على الإضافةِ، وكذا وردتْ في قول ابن مالك في الألفية (بعدَ "إذا" فجاءةٍ أو قَسَمِ).

(٦) (عرَى) بالألف لغة في (عرِيَ) تُنسَبُ إلى طيئ، وهم يجعلون الياء المكسورَ ما قبلها ألِفًا، كما في نحو (بقِيَ، فنِيَ، رقِيَ)؛ فيقولون فيها: (بقَى، فنَى، رقَى) بالألف. ينظر: العين ٢٣٠/٥، والجمهرة ٥٢٢/١، وتهذيب اللغة ٢٦١/٩، والمقاييس ٢٧٦/١.

١٤٢ (بُوَيْـــبُ) بـــالواوِ، (نُيَيْـــبُ) باليـــا ... كـــذا (سُرَيْحِـــينُ) كجمـــعِ الأشْـــيا[١]
١٤٣ وَجْهـــان في كـــ(جَدْوَلٍ)، وصُـــدَّا ... عـــنِ الرُّبـــاعيْ زائـــدًا، لا المـــدَّا
١٤٤ وفي الخُمـــاسيْ حـــذفُ خـــامسٍ قُبِـــلْ ... لا شِـــبْهِ زائـــدٍ، وجـــا (سُـــفَيْرِجِلْ)
١٤٥ وفي (الذي) و(ذا) وفي الفـــــــروعِ ... شَـــذَّ، كـــذا في كَلِـــمٍ مســـموعِ

الحروف الزوائد

١٤٦ (أتَـــوْه ســـالمين) (ســـايِلْ وانـــتهِمْ)[٢] ... (سَـــألْتُمونيها) تُـــزادُ في الكَلِـــمْ

النسب

١٤٧ تَزيـــدُ إنْ نسَـــبْتَ يـــاءً وَلِيَـــتْ ... كســـرًا، ويـــاءٌ أشـــبَهَتْها نُحِّيَـــتْ
١٤٨ وتـــاءُ تأنيـــثٍ تُـــنَحَّى مطلَقـــا ... ويـــاءُ منقـــوصٍ ثلاثـــةً رَقَى[٣]
١٤٩ وألـــفُ المقصـــورِ خامسًـــا فمـــا ... فـــوقُ، وأمَّـــا رابعًـــا فإنَّمـــا
١٥٠ تَحذِفُـــــه إنْ كانَ للإنـــــاثِ ... وَأَلِـــفُ المقصـــورِ في الثُّـــلاثيْ
١٥١ بـــديلَ[٤] أصـــلٍ قلبُـــه واوًا رُوِيْ ... كَـــ(فَتَوِيٍّ) في (فـــتًى)، و(عَصَـــوِيْ)
١٥٢ ووزنُ (فاعـــلٍ) و(فَعَّـــالٍ، فَعِـــلْ) ... يُغْـــنِي عـــنِ اليـــا- تـــمَّ نظـــمي وكَمَـــلْ
١٥٣ حامـــــدًا اللهَ، مصـــــلِّيًا على ... محمـــــدٍ والآلِ والصـــــحبِ وِلا[٥]

---

(١) البيتُ من السريعِ.
(٢) لا تَصدُقُ هذه الجملةُ على أحرفِ الزيادةِ بدقةٍ، لخُلُوِّها من الهمزة. وهمزةُ الوصلِ لا تَنوبُ عنها؛ لسقوطِها في الدرْجِ.
(٣) رقَى: أي إذا زادَ على الثلاثة. و(رَقَى) بالألف: لغةٌ في (رقِيَ) تُنسَبُ إلى طيئ. وتَقدَّم الحديثُ عنها.
(٤) بالنصبِ على الحالية. أي أنَّ ألفَ المقصور الثلاثيِّ المبدلةِ من أصلِها الواويِّ أو اليائيِّ، تُقلَبُ في التصغيرِ واوًا.
(٥) وِلاءً: أي تِباعًا، قُصرتْ للضرورة.